ISSN 2458-5785

المملكة المغربية المعالية الم

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022–2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

<u>التاريخ</u>: الجمعة 17 ربيع الأول 1444هـ (14 أكتوبر 2022م).

الرئاسة: صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

<u>التوقيت</u>: أربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة عشرة مساء.

محضر الجلسة رقم 058

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك محمد السادس نصره الله للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محفوفا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي البرلمان، أعضاء من حكومة صاحب الجلالة، يتقدمهم السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة، ومستشارو صاحب الجلالة، وعدد من الشخصيات السامية المدنية والعسكرية.

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَموَالَهُم فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَت سَبعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَة مائَةُ حَبَّة ﴿وَٱللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ١ ٱلذِينَ يُنفِقُونَ أموالَهُم فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنَّا وَلَا أَذَى لَهُم أَجِرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلَا خَوفٌ عَلَيْهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ شَ قَوْلٌ معْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾.

صدق الله العظيم.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله:

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه. حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن افتتاح البرلمان ليس مجرد مناسبة دستورية، لتجديد اللقاء بممثلي الأمة، وإنما نعتبره موعدا سنويا هاما، لطرح القضايا الكبرى للأمة، لاسيما التي تحظى بالأسبقية.

وقد ارتأينا أن نركز اليوم على موضوعين هامين:

- الأول يتعلق بإشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى

مستقبلية؛

- والثاني يهم تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار.

حضرات السيدات والسادة،

قال تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم.

فالماء هو أصل الحياة، وهو عنصر أساسي في عملية التنمية، وضروري لكل المشاريع والقطاعات الإنتاجية.

ومن هنا، فإن إشكالية تدبير الموارد المائية تطرح نفسها بإلحاح، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة جفاف صعبة، هي الأكثر حدة، منذ أكثر من ثلاثة عقود.

وإننا نسأل الله تعالى أن ينعم على بلادنا بالغيث النافع.

ولمواجهة هذا الوضع، بادرنا منذ شهر فبراير الماضي، باتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية، في إطار مخطط مكافحة آثار الجفاف، بهدف توفير ماء الشرب، وتقديم المساعدة للفلاحين، والحفاظ على الماشية.

وإدراكا منا للطابع البنيوي لهذه الظاهرة ببلادنا، ما فتئنا نولي كامل الاهتمام لإشكالية الماء، في جميع جوانها.

وقد خصصنا عدة جلسات عمل لهذه المسألة، تكللت بإخراج البرنامج الوطني الأولوي للماء 2020 - 2027.

كما حرصنا، منذ تولينا العرش، على مواصلة بناء السدود، حيث قمنا بإنجاز أكثر من 50 سدا، منها الكبرى والمتوسطة، إضافة إلى 20 سدا في طور الإنجاز.

وكيفما كان حجم التساقطات، خلال السنوات المقبلة، فإننا حريصون على تسريع إنجاز المشاريع، التي يتضمنها هذا البرنامج، في كل جهات ومناطق المملكة.

ونخص بالذكر، استكمال بناء السدود المبرمجة، وشبكات الربط المائي البيني، ومحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى تعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء، لاسيما في مجال الري.

حضرات السيدات والسادة،

إن مشكلة الجفاف وندرة المياه، لا تقتصر على المغرب فقط، وإنما أصبحت ظاهرة كونية، تزداد حدة، بسبب التغيرات المناخية.

كما أن الحالة الراهنة للموارد المائية، تسائلنا جميعا، حكومة ومؤسسات ومواطنين، وتقتضي منا التحلي بالصراحة والمسؤولية، في التعامل معها، ومعالجة نقط الضعف التي تعانى منها.

فقد أصبح المغرب يعيش في وضعية إجهاد مائي هيكلي، ولا يمكن حل جميع المشاكل بمجرد بناء التجهيزات المائية المبرمجة، رغم ضرورتها

لذا، ندعو لأخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجدية اللازمة،

لاسيما عبر القطع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول، لهذه المادة الحيوية.

كما ينبغي ألا يكون مشكل الماء، موضوع مزايدات سياسية، أو مطية لتأجيج التوترات الاجتماعية.

وكلنا كمغاربة، مدعوون لمضاعفة الجهود، من أجل استعمال مسؤول وعقلاني للماء.

وهو ما يتطلب إحداث تغيير حقيقي في سلوكنا تجاه الماء؛ وعلى الإدارات والمصالح العمومية أن تكون قدوة في هذا المجال.

كما يجب العمل على التدبير الأمثل للطلب، بالتوازي مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

أما على المدى المتوسط، فيجب تعزيز سياستنا في مجال الماء، وتدارك التأخر الذي يعرفه هذا القطاع.

فواجب المسؤولية يتطلب اليوم اعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة، والتحلي بروح التضامن والفعالية، في إطار المخطط الوطني الجديد للماء، الذي ندعو إلى التعجيل بتفعيله.

ونريد التركيزهنا على بعض التوجهات الرئيسية:

- أولا: ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، واستثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة؛
- ثانيا: إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني والآبار العشوائية.
- ثالثا: التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات.

وهو ما يقتضي التحيين المستمر للاستراتيجيات القطاعية على ضوء الضغط على الموارد المائية وتطورها المستقبلي؛

- رابعا: ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للتكلفة الحقيقية للموارد المائية في كل مرحلة من مراحل تعبئها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية بكل جوانب هذه التكلفة.

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق المحور الثاني لهذا الخطاب بموضوع الاستثمار، الذي يحظى ببالغ اهتمامنا.

وإننا نراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وهوما يتطلب رفع العراقيل التي لاتزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي على جميع المستويات.

فالمراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود.

وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

وعلى مستوى مناخ الأعمال، فقد مكنت الإصلاحات الهيكلية التي قمنا بها، من تحسين صورة ومكانة المغرب في هذا المجال.

ولكن النتائج المحققة تحتاج إلى المزيد من العمل لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية، وتشجيع المبادرة الخاصة، وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وهنا نريد التركيز، مرة أخرى، على ضرورة التفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري، وتبسيط ورقمنة المساطر، وتسهيل الولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع.

ولتقوية ثقة المستثمرين في بلادنا، كوجهة للاستثمار المنتج، ندعو لتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة لحل النزاعات في هذا المجال.

وبما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص، فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع، والتحلي بروح المسؤولية للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

ويبقى الهدف الاستراتيجي هو أن يأخذ القطاع الخاص المكانة التي يستحقها في مجال الاستثمار، كمحرك حقيقي للاقتصاد الوطني.

والمقاولات المغربية ومنظماتها الوطنية والجهوبة والقطاعية، مدعوة لأن تشكل رافعة للاستثمار وريادة الأعمال.

كما أن القطاع البنكي والمالي الوطني مطالب بدعم وتمويل الجيل الجديد من المستثمرين والمقاولين، خاصة الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لإعطاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج.

ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجهنا الحكومة، بتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار.

ويهدف هذا التعاقد لتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات،

تتحملونها، لاسيما في الظروف الوطنية والتقلبات العالمية الحالية.

وخير الختام قوله تعالى: "وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ".

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته". (تصفيقات جميع الحاضرين وقوفا).

وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة بين 2022 و2026.

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى عليكم دور المؤسسة البرلمانية، في مجالات التشريع والتقييم والمراقبة، في الدفع قدما بإشكاليات الماء والاستثمار، وبمختلف القضايا والانشغالات التي تهم الوطن والمواطنين.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة التي الحاضرين وقوفا).

محضر الجلسة رقم 059

التاريخ: الثلاثاء 21 ربيع الأول 1444هـ (18 أكتوبر 2022م).

<u>الرئاسة</u>: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وثلاث عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

للقصور والقصبات؛

رقم 1.75.398 يتعلق بإحداث الجامعات؛

3- مقترح قانون يقضي بتعديل القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة
 المنجمية لتافيلالت فكيك.

بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية

كما أودع لدى مكتب المجلس أربعة (4) مقترحات قوانين كما يلي:

1- مقترح قانون بتغيير وتتميم أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون

2- مقترح قانون يحدث بموجبه الوكالة الوطنية لإعادة الاعتبار

وقد تقدم بمقترحات القوانين الثلاثة المذكورة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة بتاريخ 25 يوليوز 2022، فيما أن مقترح القانون الرابع المتعلق بالبناء الخفيف الإيكولوجي البديل تقدم به أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار بتاريخ 26 يوليوز 2022.

وأحال مجلس النواب على المجلس بعد اختتام دورة أبريل 2022 مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية؛

2- مشروع قانون رقم 85.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 52.09 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية؛

3- مشروع قانون رقم 40.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة؛

4- مشروع قانون رقم 41.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة بعد اختتام دورة أبريل 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 161 سؤلا؛

- الأسئلة الكتابية: 84 سؤالا؛

- الأجوبة الكتابية: 189 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن ننتقل لجدول أعمال هذه الجلسة ونستهلها بسؤالين تجمعهما وحدة الموضوع موجهان إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، حول "الحوار الاجتماعي بقطاع التعليم العالي".

في البداية أعطي الكلمة لأحد المستشارين أو المستشارات من فريق

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات، السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قضت المحكمة الدستورية بتاريخ 27 سبتمبر 2022 بموجب قرارها رقم 198 برفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة جليلة مرسلي عضوا بمجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في 5 أكتوبر 2021 برسم الهيئة الناخبة لممثلي غرف الصناعة التقليدية للدائرة الانتخابية الدار البيضاء- سطات.

وأودع السيد رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور بالأسبقية، مشروع قانون رقم 27.22 يقضي

الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول مجريات الحوار القطاعي والإجراءات المتخذة للارتقاء بوضعية العاملين في القطاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد خلهن الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نسائلكم حول مجريات ونتائج الحوار الاجتماعي بالقطاع وحول مآل إعداد النظام الأساسي الخاص بالأساتذة والموظفين والإداريين والتقنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار.

إذن الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للإجابة على السؤالين دفعة واحدة.

تفضل السيد الوزير.

السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو في كريم علمكم بأن الوزارة تحرص على عقد لقاءات تشاورية منتظمة مع مختلف الشركاء الاجتماعيين وذلك للتجاوب معهم بكل جدية.

وفيما يخص ملف الأساتذة الباحثين، فقد قطعت الوزارة أشواطا هامة لحل هذا الملف بتنسيق مع النقابات وكذلك القطاعات الحكومية المعنية، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وقد تم تكثيف المشاورات

مؤخرا بغية التوصل إلى صيغة متفق بشأنها التي سيتم الإعلان عن آخر المستجدات في هذا الملف قرببا.

فيما يتعلق بالأطر الإدارية والتقنية، فالتنسيق لا يزال مستمرا مع النقابات الأكثر تمثيلية المعنية من أجل إعداد نظام أساسي محفز ومنسجم مع المهام المسندة إلى هذه الفئة من الموارد البشرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى التعقيب وأعطي الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

أعلنتم، السيد الوزير، منذ بداية فبراير 2022 عن انطلاق المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي، وهو ورش لا يسعنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل إلا أن ننوه به بالنظر للأهداف المتوخاة منه والمتمثلة بالخصوص في إرساء واحد الدينامية جديدة للرفع من الجودة وضمان النجاعة التربوية داخل القطاع ديال التكوين العالي والابتكار.. وجعلها دعامة أساسية لتسريع وثيرة التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وهو ما يقتضي، السيد الوزير، تعبئة جميع الشركاء الاجتماعيين والفاعلين والقوى الحية لصياغة رؤية موحدة، في إطار المقاربة التشاركية، والاهتمام كذلك بالعنصر البشري الذي يعتبر أصلا المدخل الأساسي في إصلاح منظومة التعليم العالي.

السيد الوزير،

إن ربح رهان الإصلاح الحقيقي يقتضي الإسراع بمعالجة مختلف الملفات المطلبية للأساتذة والفئات الإدارية، وهاذ الفئات الإدارية، السيد الوزير، إنها تعاني في صمت.. والفئات الإدارية والتقنية داخل الجامعة وإعادة الاعتبار لها والارتقاء بأوضاعها المادية والاجتماعية والمعنوية وتحفيزها كذلك، حتى يمكن لها أن تمتلك الإصلاح والحرص كذلك على إعمال مبادئ الكفاءة والاستحقاق وحسن التدبير فيما يخص ما يتعلق بالمسارات المهنية والعلمية، بعيدا، السيد الوزير، عن الولاءات السياسية والحزبية، وذلك حتى تظل الجامعة المغربية مشتلا حقيقيا لتكوين النخب والأطر العليا، ذات التكوين العلمي الرصين والهداف.

وعلاوة على ذلك، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على

ما يلى:

التي ه

• إعادة الاعتبار لأساتذة التعليم العالي والارتقاء بأوضاعهم المادية والمعنوية وظروف عملهم، التي تضررت، السيد الوزير، بسبب ضعف الاعتمادات المخصصة للبحث العملي وجمود الأجور والاستمرار في اعتماد النظام الأساسي لسنة 1997؛

• رفع الحيف المادي والمعنوي الذي تعيشه الأطر الإدارية والتقنية في قطاع التعليم منذ إخراج القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي لسنة 2003، ومن خلال كذلك الإسراع بإخراج نظام أساسي عادل ومحفز خاص بهم، على غرار العديد من القطاعات الأخرى.

وفي هذا الإطار، نطالب السيد الوزير ومعنا النقابة الوطنية للتعليم، ديال قطاع التعليم العالي المنضوية تحت الاتحاد المغربي للشغل، بالإسراع بإخراج نظام أساسي خاص بموظفات وموظفي المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والجماعية والثقافية، في إطار التفاوض والحوار البناء المفضي لتعاقدات معقولة، وذلك بهدف النهوض بكل المرافق المدعمة لنجاح المسار الجامعي للطلبة والطالبات.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على حسن الإنصات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن في إطار التعقيب دائما، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خلهن الكرش:

نشكركم، السيد الوزير، على التوضيحات التي تقدمتم بها، لكن نثير انتباهكم، السيد الوزير، أن الهدف الأساسي من الحوار الاجتماعي هو أن يفضي إلى توقيع اتفاق مع الفرقاء الاجتماعيين، أي النقابات، لكن واقع الحال أنه منذ تعيينكم والحوار القطاعي ظل يراوح مكانه، سواء بالنسبة للأساتذة أو بالنسبة للموظفين والإداريين والتقنيين، خصوصا فيما يتعلق بالنظام الأساسي، فقد صرحتم بهذه القبة يوم 14 دجنبر 2021 أنكم بصدد إخراج نظام أساسي يشمل جميع العاملين بالتعليم العالي، أي الأساتذة والموظفين والإداريين والتقنيين، لكنكم اليوم تتحدثون فقط عن نظام أسامي خاص بالأساتذة، الذي لازال في غياهب المجهول، رغم أن نقابة الأساتذة كانت قد توصلت إلى اتفاق مع السيد الوزير السابق.

واليوم تعقدون اللقاء عقب اللقاء، دون الوصول إلى اتفاق، مما أربك الدخول الجامعي ويهدد الاحتقان الذي خلقتموه فترة الامتحانات

التي هي على الأبواب.

أما بالنسبة للنظام الأساسي للموظفين، فالوزارة لازالت لا تتوفر على مسودة، حيث طالبت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، النقابة الأكثر تمثيلا بالقطاع، بنسخة من مشروع النظام الأساسي، وتلقت ردا صادما يفيد أن الوزارة لازالت نفسها لا تتوفر على هذه النسخة، فكيف يتم الكيل بمكيالين، وقد صرحتم قبل حوالي سنة أنكم هيأتم نظاما أساسيا جامعا، كما عبرتم آنذاك؟ واليوم نفاجاً أنه لا وجود لنظام أساسي مشترك مع الأساتذة ولا خاص بالموظفين.

جانب آخر من سلوك الكيل بمكيالين، هو التنصيص بمقتضى مرسوم تشكيل مجالس الجامعات على تمثيلية نقابة الأساتذة وتغييب تمثيلية النقابة الأكثر تمثيلا للموظفين، وهي مفارقة غريبة، فمكون الأساتذة والموظفين مكونين أساسيين داخل الجامعة، ولا يمكن الاستغناء على أحدهما، وقبلهما يجب الاهتمام بالمكون الأساسي الآخر بالجامعة، ألا وهو الطلبة الذين يجب أن توفروا لهم كافة الظروف لضمان حياة جامعية متوازنة.

السيد الوزير،

تعاني الجامعة أيضا من خصاص مهول في الطاقم البيداغوجي والإداري، ورغم العديد من الطلبات والتنبهات التي أثارتها نقابتنا، نقابة الأساتذة والموظفين، فالوضع يسيردائما نحو التدهور، سواء على مستوى التأطير البيداغوجي أو التأطير الإداري، فكيف سنتمكن من تسريع تحويل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في ظل الخصاص المهول للعنصر البشري؟

وكيف سننهض بمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ونحن لا نتعامل بالجدية اللازمة مع مطالب العاملين بالمنظومة وغياب الجدية والحزم والاستجابة دون تماطل لهذه المطالب؟ الشيء الذي قد يربك السنة الجامعية، وقد يتسبب في مقاطعة الامتحانات الجامعية.

السيد الوزير..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبين إذا كان لديكم رد، السيد الوزير.

تفضل.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس،

السادة المنتخبون،

أنا غير بغيت غير نقول بأن احنا دبا وصلنا للحلول اللي غادي تكون،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث للفريق الاشتراكي حول "حصيلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ايذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول حصيلة التعليم العالي والبحث العلمي لهذا الموسم وعن التدابير المتخذة لمواكبة الموسم الجامعي الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع حول "تقييم الدخول الجامعي الجديد" للفريق الحركي.

تفضل أحد المستشارين ليسط السؤال.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

نسائلكم عن تقييم أجواء الدخول الجامعي الجديد وأهم الترتيبات التنظيمية المتخذة لإنجاحه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس حول "سبل النهوض بالبحث العلمي"، لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

نفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

هل أزمة البحث العلمي من مأزومية منظومة التربية والتكوين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال السادس والأخير حول "النهوض بالبحث العلمي

إن شاء الله، غادي تعجب الأساتذة الجامعيين، (الميكرو ما خدامش)، تنظن بأن احنا دبا مع الأساتذة الباحثين كاين لقاءات مكثفة، تنقول لكم عما قريب غادي تكون نتائج، إن شاء الله.

بالنسبة للإداريين والتقنيين، راه العمل خدامين مع الوزارة باش نوصلولشي مسودة اللي ربما .. (كلام غير مسموع).

فتنظن ما يمكنش تحكمو علينا في عام واحد، وأنت كتكلم على عشر سنين وعلى 15 العام، خليولينا شوية ديال الوقت وغادي تشوفو من هنا للأسابيع المقبلة إن شاء الله، لأن توصلنا لشي حلول، بغيت نهنيكم بأن التعليم العالي غادي فالمسار ديالو إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن بعد ذلك ننتقل إلى ستة (6) أسئلة عادية، تجمع بينها وحدة الموضوع، وأقترح عليكم عرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزيرللرد عليها جميعا.

ونستهل هذه الأسئلة بسؤال لفريق التجمع الوطني للأحرار حول "تسريع استراتيجية تحول منظومة التعليم العالي"، تفضل الأخت فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

السؤال ديالنا هو حول مآل مشروع استراتيجية تحول منظومة التعليم العالى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني لفريق الأصالة والمعاصرة، حول موضوع "مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالي".

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد شيخ أحمدو ادبدا:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول مخطط تسريع تحول منظومة التعليم العالى؟

✓ توظيفات برسم قانون المالية لسنة 2023؛

✓ تنزيل إصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار؛

✓ إرساء حكامة جديدة تقوم على الاستقلالية المسؤولة للجامعات
 وعلى التميز في أداء المنظومة في شموليتها.

أبرز المعطيات حول الدخول الجامعي الحالي:

✓ عدد الحاصلين على شهادة الباكلوريا برسم الموسم الدراسي 2022-2021 بلغ 328.650، وهذا العدد يقل بنسبة 1.4-% مقارنة مع الموسم الدراسي السابق.

ويمكن توزيع هذا العدد حسب الحقول المعرفية التالية:

- 137.248 حاصل على الباكلوريا في الآداب والعلوم الإنسانية والفنون؛
 - 166.333 حاصل على الباكلوريا في العلوم والتقنيات؛
 - 25.069 حاصل على الباكلوريا في العلوم الاقتصادية والتسيير.

✓ العدد الإجمالي للطلبة برسم الموسم الجامعي الحالي بالجامعات العمومية بلغ و1.130.182 طالبا لحد الساعة، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 6.49%؛

✓ تستحوذ المؤسسات ذات الولوج المفتوح على %86 من العدد الإجمالي للطلبة، في حين أن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود تمثل 14% من هذا العدد.

المشاريع ذات الأولوية:

√ إرساء أسس النموذج الجديد للجامعة المغربية وذلك من
 خلال إحداث مسالك جديدة تستجيب لحاجيات القطاعات الوطنية والإنتاجية والمجالات الترابية من الأطروالكفاءات:

ففي إطار مساهمة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إنجاح تنزيل المشروع الملكي المتمثل في تعميم الحماية الاجتماعية ولاسيما الشق المتعلق بتعزيز الموارد البشرية بقطاع الصحة في أفق 2030، تم الشروع هذه السنة في تنزيل إصلاح التكوينات الطبية من أجل الرفع من أعداد خريجي كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان في أفق 2026، كما تمت مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاصة بهذه التكوينات وتم اعتماد 6 سنوات من التكوين عوض 7 الخاصة بهذه التكوينات وتم اعتماد 6 سنوات من التكوين عوض 7 طالب جديد بكلية الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان العمومية والخاصة، 1130 طالب جديد بالمؤسسات الخاصة والشريكة بما فهم تقنيو الصحة.

ومن جهة أخرى، وبشراكة مع وزارة التربية الوطنية والرياضة، تم فتح سلك الإجازة في التربية من أجل تكوين جيل جديد من أساتذة والابتكار وتثمين منجزاته"، لمجموعة العدالة الاجتماعية.

مجموعة العدالة الاجتماعية، تفضل السيد رئيس المجموعة.

فضل.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا للسيد الوزير، حول الإجراءات التي تعتزم الوزارة القيام بها للنهوض بالبحث العلمي والابتكار وتثمين منجزاته؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزيرللرد.

نرحب بالسيد وزير العلاقات مع البرلمان كذلك، الذي حضر معنا هذه الجلسة.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أؤكد على أنه من أجل إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية يرقى بجودة ومردودية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

تميز الدخول الجامعي 2022-2023 بحدث بارز تمثل في الإطلاق الفعلي للأوراش ذات الأولوية لتنزيل "المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار". (PACT ESRI 2030).

ويتوخى هذا المخطط ترجمة أولويات البرنامج الحكومي فيما يخص تنمية الرأس المال البشري إلى تدابير عملية بغية تسريع اندماج المغرب في مجتمع المعرفة، وسأتطرق في جوابي إلى المحاور التالية:

- ✓ أبرز المعطيات حول الدخول الجامعي الحالي؛
- ✓ إحداث مسالك جديدة تستجيب لحاجيات القطاعات الوطنية
 والإنتاجية والمجالات الترابية من الأطر والكفاءات؛
- الذي المتطلبات الأساسية للإصلاح البيداغوجي الشامل الذي سيتم تنزيله ابتداء من 2024-2024 من خلال الطاقة الاستيعابية الحاموية $^{\circ}$

✓ تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة؛

¹ Plan d'Accélération de la Transformation de l'Écosystème d'Enseignement Supérieur, de la Recherche Scientifique et de l'Innovation

سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025، وسيمكن هذا البرنامج من الانتقال من نحو 9.000 طالب في هذه المسالك حاليا إلى نحو 50.000 طالبا في السنوات الخمس (5) المقبلة.

واستجابة لحاجيات المجالات الترابية، تم:

- إحداث 58 مسلكا جديدا في نفس السياق، ثم العمل على تعزيز تكوين المهندسين والأطر المتوسطة والتقنيين العاليين لمواكبة تطور قطاع صناعة السيارات والطائرات بفتح تخصصات جديدة على مستوى مختلف الجامعات؛
- وكذلك إعداد المتطلبات الأساسية للإصلاح البيداغوجي الشامل الذي سيتم تنزيله في السنة المقبلة؛
- إحداث منصة رقمية تضم باقة من الوحدات، تهدف إلى تقديم الدعم البيداغوجي للطلبة من خلال:
- توفير 100 درس معرفي مرقمن يخص الأسدس 1، 2، 3، انطلاقا من السنة المقبلة بالإضافة إلى 360 كبسول (capsules) بمحتويات بيداغوجية؛
- إرساء آليات لتعزيز القدرات في المجال اللغوي لتمكين الطلبة من التمكن من لغة التعلمات الأساسية واكتساب مهارات في لغة أجنبة ثانية من خلال إحداث 18 مسلكا جديدا باللغة الإنجليزية بالجامعات الخاصة والشريكة، العمومية، و21 دبلوما باللغة الإنجليزية بالجامعات الخاصة والشريكة، وبداية إدراج وحدات جديدة باللغة الإنجليزية، حيث سيتابع حوالي 12.531 طالبا على الأقل وحدة بالإنجليزية خلال السنة الحالية 2022- وقد انخرطت 3 جامعات في تجربة نموذجية لبرنامج دعم القدرات اللغوية، حيث سيتم اختبار المؤهلات اللغوية عند الولوج واعتماد نمط يزاوج بين الدروس الحضورية بنسبة 30% والدروس عبر المنصة الرقمية بنسبة 70%؛
- إحداث فضاءات (CODE212) خلال سنة 2023 بهدف تحفيز المواهب وتمكين الطلبة من اكتساب أسس صلبة في مهن المستقبل وكل ما يرتبط بالرقمنة؛
- إحداث مراكز جديدة للمسارات المهنية (Career Center) حيث سيستفيد 80.000 طالب من المواكبة من أجل بلوغ ما مجموعه 130.000 طالب مستفيد بحلول نهاية 2023؛
- فتح مراكز قابلية التشغيل (centres d'employabilité) ببعض الجامعات من أجل دعم التشغيل الذاتي ونشر الثقافة المقاولاتية.

تعزيز الخدمات الاجتماعية للطلبة:

1. الإيواء: سيتميز الموسم الجامعي الحالي بفتح 3 أحياء جامعية، واحد عمومي، وحيين جامعيين في إطار شراكة عام-خاص، وستمكن هذه الأحياء من الرفع من عدد الأسرة من 51.630 سربرا برسم 2021-

2022 إلى 54.000 سريرا برسم سنة 2022-2023، أي بزيادة 2020 سريرا جديدا، وللإشارة فإن 63% من هذه الأسرة أي 33.539 سريرا مخصصة للإناث؛

- 2. **الإطعام**: فيما يخص الإطعام فسيعرف الموسم الجامعي 2022-2023 ارتفاعا في عدد الوجبات بـ 15 مليون وجبة إضافية، علما أن الموسم الجامعي 2021-2022 عرف تقديم 34 مليون وجبة؛
- 3. منح للتعليم العالي: إلى حدود الآن تم التوصل بـ 224.956 طلب مودع بمنصة "منحتي" للاستفادة من منحة التعليم العالي، وسيتم تحديد عدد الممنوحين بقرار مشترك مع وزير الاقتصاد والمالية، بناء على اللوائح المتوصل بها من طرف اللجان الإقليمية.
- 4. توحيد الأجندات المتعلقة بالأنشطة الثقافية والفنية والرباضية بين الجامعات، اعتبارا لدورها الهام في تعزيز شخصية الطالب، مع تخصيص حد أدنى لهذه الأنشطة يتم تنظيمه بكل جامعة.

الطاقة الاستيعابية بالمؤسسات الجامعية:

ومن أجل مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العالي، ستعرف الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية ارتفاعا بحوالي 20 ألف مقعد بفضل توسعة 16 مؤسسة جامعية وهذه المقاعد موزعة على الشكل التالى:

- ✔ جامعة ابن زهر (أكادير): 9419 مقعد إضافيا؛
- ✔ جامعة سيدي محمد بن عبد الله (فاس): 4968 مقعد؛
 - ✔ جامعة ابن طفيل (القنيطرة): 3510 مقعد إضافيا؛
 - ✓ جامعة مولاي إسماعيل (مكناس): 1000 مقعد؛
 - ✔ جامعة الحسن الأول (سطات): 768 مقعد إضافيا؛
 - ✓ جامعة محمد الأول (وجدة): 160 مقعدا إضافيا.

التوظيفات برسم قانون المالية لسنة 2023:

بالنسبة للتوظيفات برسم قانون المالية لسنة 2023، حرصا من هذه الوزارة في توفير الشروط الضرورية لتأهيل الرأسمال البشري، طلبت هذه الأخيرة من وزارة المالية في إطار إعداد ميزانية 2023 من الرفع من عدد المناصب المحدثة، وذلك قصد تحسين التأطير البيداغوجي والإداري، كما سيتم إحداث منصة وطنية للتوظيف، الهدف منها إرساء نظام للتوظيف يرتكز على الاستحقاق والشفافية والإنصاف.

أما بالنسبة لتنزيل إصلاح منظومة البحث العلمي والابتكار، من أجل تعزيز بحث علمي متميز في خدمة الأولويات الوطنية ومنفتح على العالم، سيتم خلال السنة الحالية 2022-2023 إطلاق مجموعة من المخطط الوطني أهمها:

✓ تكوين جيل جديد من طلبة الدكتوراه، من خلال إطلاق برنامج
 الجيل الجديد لطلبة الدكتوراه، الذي سيجعل سلك الدكتوراه
 رافعة للبحث العلمي والابتكاريتجاوز منطق كونه مجرد استمرارية

لسيرورة إجازة- ماستر- دكتوراه؛

✓ إنشاء معاهد البحوث الجديدة، حيث سيتم إحداث 3 معاهد موضوعاتية للبحث للاستجابة للأولويات التنموية الوطنية في مجال الصحة والماء والذكاء الاصطناعي خلال سنة 2023، لتعضيد جهود البحث العلمي وتطويره، بغية تحقيق السيادة في هذه المجالات الحيوبة؛

✓ كذلك، إحداث مجمعين جديدين للابتكار وتجويد حكامة مدن الابتكار والرفع من مردوديتها مع العمل على تعميمها لتشمل كافة جهات المملكة؛

✓ دعم حاملي المشاريع المبتكرة، حيث سيتم إطلاق عدة حاضنات جهوية لتحفيز حاملي المشاريع المبتكرة على صعيد كل جهة وتثمين نتائج البحث العلمي وتسريع الانتقال التكنولوجي لفائدة القطاعات الإنتاجية، وقد تم تحديد 100 مشروع محتضن في إطار دعم الابتكاركقيمة مستهدفة لسنة 2023؛

√ نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال إنتاج 14.200 منشور علمي مفهرس في أفق نهاية 2023 وإنتاج 50 كبسولة (capsules) إعلامية لتقريب العلوم والتكنولوجيا في المجتمع وتبسيطها؛

✓ تحسين تصنيف الجامعات المغربية بإضافة جامعة مصنفة زيادة على الستة المصنفة في التصنيف العالمي لجامعة (Higher Education) مع تحسين تصنيفهم؛

✓ تعبئة الكفاءات المغربية عبر العالم من خلال 70 شراكة خبرة في إطار برنامج (FINCOME).

وكذلك:

إرساء حكامة جديدة تقوم على الاستقلالية المسؤولة للجامعات وعلى التميز في أداء المنظومة في شموليتها:

حيث سترتكز الجهود خلال هذه السنة على إطلاق الإصلاح التنظيمي لمواكبة مسلسل الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال العمل على استصدار مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، وعلى رأسها:

✓ مشروع قانون يتعلق بتنظيم التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (la loi 01.00) ؛

✓ مشروع النظام الأساسى الخاص بهيأة الأساتذة الباحثين؛

√ ومشروع النظام الأساسى الخاص بموظفى المؤسسات

الحامعية؛

✓ وكذلك إطلاق مشروع المراجعة الشاملة للنظام المعلوماتي الوطني من خلال تعميم استعمال الرقمنة على جميع مستويات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.

وأعطي الكلمة في البداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم، السيد الوزير، على المعطيات التي تفضلتم بإسهاب بتقديمها لنا في هذا الباب بخصوص هذا الموضوع، اللي كنعتبروه ورش مهم، لأنه كيستثمر في العنصر البشري وكيساهم في التأهيل ديالو، بل يعد مصدرا من مصادر التماسك الاجتماعي.

أيضا، لابد أن نثمن في هذا الصدد، الالتزام الحكومي فيما يخص معالجة الملف المطلبي للأساتذة الباحثين بهدف الرفع من جاذبية مهنة الأستاذ الباحث، عبر الإسراع في إصدار النظام الأساسي الخاص بهم، بما في ذلك الزيادة في الأجور قبل نهاية سنة 2022، وتوقيع اتفاق مع نقابة التعليم العالي قبل متم 2022، والالتزام بأجرأة مقتضياته ابتداء من سنة 2023.

هذا الاتفاق الذي أشرف عليه رئيس الحكومة، مشكورا، بمعية السيد وزير المالية، مما مكن من الوصول إلى هذا الاتفاق التاريخي الذي انتظره الأساتذة منذ 22 سنة.

في نفس الإطار، نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار، على ضرورة الإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية المرتبطة بقانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين وكذلك تنزيل المضامين المرتبطة بتقرير النموذج التنموي.

نسجل أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف وزارتكم في مجالات تحسين العرض الجامعي من خلال الخدمات المقدمة للطلاب والخريطة الجامعية وكل التفاصيل التي تفضلتم بإعطائها بإسهاب الآن، نسجل بكل أسف تدني مستوى الجامعات المغربية وفق التقاربر

الوطنية والدولية واحتلالنا للأسف لمراتب متأخرة رغم تألق الطلبة المغاربة بالخارج، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة استحضار التحديات المتعلقة بمعالجة إشكاليات الجودة في التعليم التي تعرفون، السيد الوزير المحترم، أسبابها ومسبباتها.

غير أننا كنعتبرو هاذ الإصلاحات التي تقوم بها اليوم وزارتكم بأنها تظل رهينة كذلك بتنزيل الأنوية الجامعية، كما كتعرفو السيد الوزير، يعرف تنزيل النواة الجامعية بوزان بمعية مجموعة من الأنوية الجامعية مثل خنيفرة وكلميم وغيرها نواة بتأخر غير مقبول ولا مبرر ولا معقول ولا يستند على أي منطق سليم.

نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هاذ المشاريع هي مشاريع ذات أبعاد ترابية تؤسس لقطيعة مع ثقافة الهامش والمركز، ومتشبعة بخيار الجهوية المتقدمة التي هي خيار وطني، ملكي بامتياز، وكنعتبروه مدخل من مداخل تنزيل النموذج التنموي الجديد.

إننا نعتقد بكل موضوعية، أن كل تأخر أو تراجع في التنزيل هذه النواة الجامعية مثلا بإقليم وزان كما في باقي الأقاليم، يسيء لصورة الدولة ولمؤسساتها بخصوص الالتزامات التي تم التعهد بها كتابة، ويثير سخط المواطن واحتقان الساكنة ويسيء أيضا لنا كمنتخبين، بل يسفهنا، بل نسعى اليوم لتحقيق احترام خصوصية جهاتنا واحترام مؤهلاتها في إطارنظام الجهوية المتقدمة، الذي يعتبرنقلة نوعية في مسار الإصلاح الشامل في أبعاده السياسية والمؤسساتية والإدارية والتنموية، بل كذلك يسيء إلى التعاقد الذي هو غدا سيكون موضوعا للتعاقد بين الدولة والجهات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشارفي إطار التعقيب.

المستشار السيد شيخ احمدو ادبدا:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذا العرض القيم، إلا أنه لا أحد يجادل في الأهمية التي يجب أن يكون عليها التعليم العالي في بلادنا، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول، ونحن نعلم يقينا قيمة الجهود المبذولة من طرفكم للرقي بمنظومة التعليم العالي، لكي تصل إلى المستويات التي

تليق بالمملكة المغربية، تبعا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الإطار، نشير ونشيد بأهمية إجراء نقاشات بين مختلف الفاعلين على صعيد جهات المملكة لإيجاد حلول مبتكرة من شأنها تطوير المقررات الجامعية وتوجيها بطريقة تمكن من التوصل إلى عصرنة التعليم العالى والبحث العلمي.

ومن التحديات التي نراها أنه يتعين رفعها حاليا ما يتعلق بتثمين التعليم العالي لكي يكون الخريجون قادرون على تلبية متطلبات سوق الشغل التي تشهد زخما مضطردا ودائما.

وفي هذا الاتجاه، ندعوكم في فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الوزير، إلى الإسراع بالنهوض بأساليب مبتكرة لتنويع عروض التكوين بالجامعة المغربية من أجل الدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ببلادنا وفق لمقاربة التشاركية المنصوص عليها في دستور المملكة ومن بينها إعداد مخططات تنموية والتي تتمحور حول اقتصاد المعرفة مع التركيز على دعم البحث العلمي لفائدة النهوض بالتشغيل، وتصميم تقنيات تنموية غير مسبوقة ترتكز على الطاقات المتجددة والتكنولوجيات الحديثة، سيما تلك التي يجب توجيها نحو التنمية المستدامة.

وكما تعلمون، السيد الوزير، فإنه يتعين على الجامعات أن تندمج بشكل كامل في الوسط الاجتماعي والاقتصادي الجهوي مع التموقع على الصعيد الدولي عبر بحوثها العلمية وعملية الابتكار، كما يتعين على خريجي الجامعة أن يكونوا قادرين على التكيف مع المتغيرات التي يشهدها عالم الشغل مع الموضع رهن إشارتهم مناهج ملائمة من خلال مهارات وتكوينات مبتكرة.

كما ندعوكم لحل إشكاليات معادلة الشواهد الجامعية، السيد الوزير، التي تؤرق الطلبة ويتم هدر مدرسي زمني زيادة على سنوات الدراسة.

وفي نفس السياق، فإننا نعتبربأن الإدماج الترابي والحكامة الجيدة وربط علاقات مع جامعات على الصعيد الدولي والرقمنة يشكل 4 محاور ترتكز عليها استراتيجية تطوير الجامعة المغربية، مما يتطلب خلق دينامية بين الجامعة ومحيطها الجهوي والوطني بتعاون وثيق مع العديد من الشركاء، وهو ما يعكس تعزيز التبادل والبناء المشترك بين مختلف الفاعلين حول هذه المواضيع الاستراتيجية التي نصبو أن تشكل أولوية في المبادرة التشريعية، وكذا مشاريع السياسات العمومية التي تهم قطاع التعليم العالي.

وندعوكم السيد الوزير إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالمناطق الجنوبية لاسيما مدينة بوجدور التي تبقى في أمس الحاجة إلى نواة جامعية..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيذى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

رغم ما جاء في جوابكم من إجراءات هادفة إلى تحسين الدخول الجامعي وتحقيق الغايات المرجوة، إلا أننا نسجل بكل أسف أن الجامعات المغربية لازالت تعاني من معدلات مرتفعة في الهدر الجامعي، اليوم 49% من أبنائنا من الطلبة المغاربة أوما يفوق يغادرون الجامعات المغربية دون الحصول على الشهادات، ونعتبر في الفريق الاشتراكي أنه من الإشكالات الكبرى اللي كتدفع في هذه النتيجة هذه هو غياب العدالة المجالية.

اليوم، عدد من جهاتنا ما فيهاش الجامعة نتحدث عن جهة كلميم - واد نون، درعة- تافيلالت، العيون- الساقية الحمراء، عدد من الجهات ما فيهاش الجامعة، حتى الجهات اللي فيها جامعات، السيد الوزير، مع كامل الأسف هناك سوء توزيع مخجل في الكليات المتعددة الاختصاصات من النواة الجامعية.

نتحدث اليوم عن الأقاليم وما كانفهموش، بصراحة ما كنفهموش، كيف إقليم فقط لأنه فيه بعض السياسيين الذين يجيدون تغيير الألوان ويصاحبون على رئيس شيخ الإمام كل الحكام فهم 2 نواة جامعية الفرق بيناهم 30 دقيقة، وأقاليم دارت فها التزامات كبرى وكانو أحزاب ديالكم ديال الأغلبية الحكومية، السيد الوزير، يبشرن الناس خلال الحملة الانتخابية أنه غادي يتم إنجاز النواة الجامعية كيفما هو الحال في إقليم شفشاون وفي إقليم وزان واليوم هذه الوعود تبخرت.

اسمحوا لنا، السيد الوزير، الولوج للتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص هو حق لكل المغاربة والحكومة ملزمة أنها تضمن التساوي ديال المغاربة في الولوج لهذا الحق، راه ماشي الذنب ديال المواطن اللي خلق في تنغير واللي خلق في ترجيست واللي خلق في السمارة واللي خلق في الرشيدية أنه ما يستفدش من التعليم، الشروط اللي تراعي للمستقبل ديالو، ونتحدث اليوم وتحدثم، السيد الوزير، على النسبة ديال المنح وديال الإيواء، نتحدثو على الأرقام ما عطيتوناش النسب.

اليوم، الطبقة الوسطى لم تعد لها القدرة اللي هي محرومة، الموظفين اليوم جزء كبير منهم محروم من حق ديال الأبناء ديالهم

في المنح، لم تعد لهم القدرة ديال تغطية مصاريف التمدرس ديال التعليم العالي لأبنائهم، الشيء اللي تيساءل الحكومة وتيطرح علها أنها تبذل مجهود قوي، خاصة إذا ما استحضرنا مضامين الخطاب الملكي في افتتاح السنة التشريعية، والركن الأساسي فيه الثاني اللي هو الاستثمار واللي تيرتب مسؤوليات كبيرة على الحكومة في المجال ديال التعليم العالي، لأنه التعليم العالي هواللي يمكن لوينتج لنا النخب ديال المستقبل اللي يمكن تحمل الرهان ديال إنجاح الاستثمار في بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلو، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم، واستحضارا لواقع التعليم العالي ببلادنا، نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا يسعنا في البداية إلا أن نتأسف عن الحادث الأليم المتعلق بالحريق المهول الذي عرفه الحي الجامعي بوجدة، والذي خلف إلى حدود اليوم 3 وفيات وعدد من الجرحي.

وبهذا المصاب الجلل أتقدم باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين بأحر التعازي لعائلات الضحايا، وهي مناسبة نجدد فيها تأكيدنا على ضرورة تحسين ظروف إيواء الطلبة بالأحياء الجامعية وتعزيز شروط الأمن والسلامة وتوفير سبل الوقاية من مخاطر في هذه الفضاءات الطلابية؛

ثانيا، السيد الوزير، في ظل الاختلالات والتعثرات والإكراهات والإشكاليات التي تعرفها منظومة التعليم العالي، نسجل للأسف تراجع الحكومة عن الإصلاحات العميقة التي باشرتها الحكومة السابقة، خاصة في إصلاح النظام البيداغوجي الجامعي، والذي يعد تفعيلا لمضامين "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030"، وقانون الإطار المسكوت عنه من طرف الحكومة لأسباب غير مفهومة، حيث تم تجميد العمل بنظام "البكالوريوس" المعتمد في جل المنظومات التعليمية في العالم، وهو ما يشكل هدرا للزمن والإمكانيات، وذلك بدون تقديم بدائل ملموسة للإصلاحات القائمة والمعتمدة أمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ومن طرف المؤسسة التشريعية؛

ثالثا، السيد الوزير، كما هو معلوم وحسب الأرقام المصرح بها من طرفكم، عرف العدد الإجمالي للطلبة هذه السنة ارتفاعا بـ 5.97% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع بالأساس إلى ارتفاع عدد الطلبة بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح والتي تستقطب سنويا 88% من الحاصلين على شهادة الباكالوريا، وهو معطى يعكس نوعية شهادات الباكالوريا المحصل عليها ومدى محدودية عدد الطلبة بالمؤسسات ذات الولوج المحدود، وهو ما لا يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، وهذا يحيلنا أيضا على التساؤل حول مدى قدرة المؤسسات الجامعية القائمة على استيعاب هذا العدد الهائل من الطلبة الجدد.

وفي هذا الإطار، نجدد في الفريق الحركي استغرابنا واستنكارنا لتراجع الحكومة الحالية على إحداث المؤسسات والأنوية الجامعية الملتزم بإنشائها بعدد من الأقاليم التي كانت ستشكل مدخلا أساسيا لمعالجة إشكالية الهدر..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم السيد الوزير المحترم،

تكلمت على المنظومة التربوية لأنها هي سلسلة مترابطة الحلقات، فها عدة حلقات وإذا كانت واحد الحلقة ضعيفة بالطبع أنها تؤثر سلبا بصفة مضاعفة على باقي الحلقات ولو أنه نقومو بتقوية الحلقات الأخرى ما غاديش يمكن لنا نوصلو للمستوى اللي بغيناه، فبالتالي أنه كاين واحد التفاعل ما بين المكونات ديال المنظومة، سواء التكوين المهني أو التربية الوطنية أو التعليم العالي، كيأثر كذلك على البحث العلمي، هو نسق تركيبي فما يمكنش لنا نفصلو الفرع عن الأصل أو الأصل عن مقاصده، أو المقصد عن الكليات التي يسبح فها، وبالتالي أن المنظومة ديال التعليم العالي، خصوصا نظام التعليم العالي كيعرف عدة صعوبات وتحديات اللي منها هو أنه كيمشي بـ 2 الأنماط هو اللي تكلمتي عليه السيد الوزير، هو النمط ديال الولوج للاستقطاب المفتوح عندنا واحد النسبة ديال التأطير إدارية وبيداغوجية اللي هي مزيانة، عندنا بيئة ديال التعلم مزيانة، عندنا مناخ مزيان، تتنامى فيه الهيئة عندنا بيئة ديال التعلم مزيانة، عندنا مناخ مزيان، تتنامى فيه الهيئة التدريسية، يعنى وكيعطينا واحد الكفاءة عالية، كيعطينا واحد

المردودية وواحد الإنتاجية داخلية ديال المنظومة.

فبالعكس، أن المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح فيها كلها مشاكل، المشاكل ديالها راه تتعرفوها أكثر، أولا وقبل كل شيء هم الوافدين بكثرة واحنا ما مستعدينش، ما مستعداش الجامعات أنها تستقطب هذاك الأعداد الهائلة وبالتالي أنها كتأثر على نسبة الإشراف البيداغوجي لأن كاينة 60 حتى لـ 70 تقريبا طالب بالنسبة لكل واحد، لكل أستاذ، وبالتالي أنها عندها كذلك كتأثر سلبا.. خصوصا وأن هيئة التدريس أن فيها الكثير من الناس اللي غادي يمشيو يوصلو لسن التقاعد، وبالتالي أنه ما وجدناش الخلف ديالهم، في الأخير تتعطينا بعض الاختلالات اللي تكلم عليها الأخ قبل مني هو أن كاين نزيف كما قلت في هيئة المدرسين وكاين معدلات الانقطاع والرسوب اللي تكلم عليها ما بين 40 حتى وكاين معدلات الانقطاع والرسوب اللي تكلم عليها ما بين 40 حتى نثمنه لأن هذه المسالك 30 عام باش كاينة هذه المسالك، والمحتويات نثمنه لأن هذه المسالك 30 عام باش كاينة، فما كيمكنش بالتالي أنه تعطينا واحد الفجوة كبيرة ما بين الإنتاج ديال المهارات وكذلك الاحتياجات ديال المجتمع السوسيو-اقتصادي، خصوصا ديال المقاولات.

بالتالي أن إذا دزت للبحث العلمي، الأساس في البحث العلمي المشكلة فين كاينة غادي نمشي لها مباشرة التصنيفات إلى آخره، نمشي لها مباشرة هي أنه الإخوان خصهم يعرفوها هو أنه هذه التصنيفات هذه تتحتم من بين المعايير أنه يكون 1000 ورقة بحثية كل 5 سنوات، إذا قسمناها على 5 سنين كتولي 200، 200 إذا قسمناها على المدرسين تعطينا أقل من ورقة بحثية بالنسبة لكل أستاذ في 5 سنوات، وهذا شيء لا يستقيم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، معذرة.

إذن الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، أعتقد على أننا تقدمنا بسؤال حول الإجراءات المعتزم القيام بها للارتقاء بالبحث العلمي والابتكار وتثمين منجزاته، ونعتقد على أن جوابكم انصرف في شق كبير منه على الخوض في الإجراءات المواكبة للدخول الجامعي لهذه السنة والالتفاتة، يعني المتعلقة بالرد على هذا التساؤل لمجموعتنا، نعتقد على أنه كان ردا

محتشما، بالكاد تمت الإشارة إلى نقطة تتعلق بخلق 3 معاهد جديدة خاصة بالبحث العلمي والابتكار، وهي رسالة نسجل على أنها واضحة في أن التعاطي الحكومي مع موضوع البحث العلمي والابتكار وتثمين المنجزات ديالو، حتى في أفق السنة المقبلة، يعني هو تعاطي محتشم ولا يعكس القيمة الحقيقية التي يجب التعاطي مع موضوع على درجة بالغة من الأهمية، لأنه لا أحد يجادل ويناقش في الدور الذي يحظى به البحث العلمي والابتكار، خصوصا كما ورد في معرض جوابكم، خصوصا في ضوء التحديات المطروحة لبلادنا، كل ما يتعلق بالتحول في المنظومة الصحية، كل ما يتعلق بالإكراهات المواكبة المتعلقة بالماء، المواضيع ديال الاستثمار، أعتقد على أنها مواضيع كلها قرينة بموضوع البحث العلمي والابتكار، وبالتالي حتى فيما يتعلق بالاعتمادات المالية المرصودة التي متوقع أنها تكون في قانون المالية، أشرتم إلى شق يتعلق بالنظر في الرفع من الاعتمادات ديال المنح الجامعية، وهذا أمر محمود ونؤيده، ولكن لم تشيروا إلى الرفع من الميزانية المخصصة للبحث العلمي والابتكار، لأنه ضروري التعاطي مع هذا الشق المتعلق بالبحث العلمي والابتكار.

يجب أن الحكومة تعطي العناية اللازمة للناس، الفئة ديال العلماء، الفئة ديال المبتكرين، الفئة ديال المخترعين، لأن هاذو هوما سبل النهضة ديال بلادنا.

خصنا نكرسو هذه القيم داخل المجتمع من خلال سياسة واضحة تثمن المنجزات ديال هذه الفئات ديال العلماء، ديال المبتكرين، ديال المخترعين ولا سواها من باقي الأمور الأخرى، وهذا الأمر هذا لن يتأتى إلا بالميزانية، نعتقد على أن 1% من الميزانية المرصدة على أنها ضعيفة نلتمس إعادة النظر فها.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

شكرا.

إذن الكلمة للسيد الوزير فيما تبقى له من الوقت إذا رغبتم، السيد الوزير، في الرد على التعقيبات.

تفضل

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بغيت نتكلم على شي نقط غادي نبدا بالبحث العلمي:

بالنسبة للبحث العلمي، أنا تكلمت عليه، ربما ما كانش مفهوم مزيان، لأول مرة غادي يكونو دكاترة من جيل جديد، البحث العلمي كيتدار في مختبرات، ولكن الأدمغة ديالو هوما الباحثين، هوما الدكاترة

اللي كيخدمو في المختبرات وكيخدمو مؤطرين من طرف الأساتذة الباحثين.

لأول مرة غادي تكون واحد الدفعة كبيرة، كيفما تكلم عليها الأخ على هذا التقاعد الكثير اللي جاي، تقريبا 3000 أستاذ جامعي اللي غادي يمشي لـ (la retraite) من هنا لـ 2020 و5000 من هنا لـ 2030 خصنا نوجدو شكون هوما الطلبة وشكون هوما الأساتذة الباحثين اللي غادي ياخذو هذه البلايص ديال هاذ الأستاذة المرموقين، الأغلبية ديالهم هاذو اللي غادي يمشيو للتقاعد، الأغلبية ديالهم من أفضل الباحثين في المغرب، راكم تتعرفو التكوين ديالهم وتتعرفو المسار ديال هذه الفئة الأولى اللي دبا غادية تتمشي.

بالنسبة للرفع من الميزانية وتسناو شوية حتى يخرج إن شاء الله غادي تدافعو كلكم، أنا بغيت نسمعكم تدافعو عليه وغادي تشوفو بأن الحكومة دارت واحد المجهود كبير، وها انتوما غادي تشوفو إن شاء الله ها هو قرب.

بالنسبة للمعادلات، تنظن بأن ما خصناش نبقاو عاقلين قبل من عام دبا، دبا بزاف ديال الحوايج تغيرو ومازال غادي يتغيرو باش نسهلو المعادلات باش ما يبقاوش الناس ينتظرو، ولكن خصكم تشكرو هاذ الإدارة ديالنا اللي اليوم خرجت بزاف ديال المعادلات ما بقاوش كيتسناو كيفما كانو كيتسناو، سهلنا بزاف ديال الأمور بالنسبة للمنصة الرقمية اللي درنا، وبالنسبة للتسهيل ديال المعادلة، بالخصوص المعادلات اللي تيجيونا من الدول اللي ما عندناش... عندنا الثقة فيهم وما عندناش مشاكل.

بقاو عندنا المعادلات اللي تيجيو من دول اللي ما تنعرفوهومش مزيان، فغادي نديرو واحد اللجنة وبالخصوص الطب والصيدلة وطب الأسنان، غادي نديرو واحد اللجنة اللي غادي تمشي وتشوف لنا الجامعات اللي تيمشيو لها الطلبة ديالنا باش نشوفو (labellisation) ديالهم، باش من بعد نحطوها في المنصة ونقولو جميع المواطنين إلى مشيتو لهاذ الجامعات يا إما راه غادي يكون عندكم المعادلة مقبولة وإما راكم غتوقعو في مشاكل، هاذ المشاكل اللي واقعين فيهم اليوم، وتنظن بأن راه بيناتنا أطباء عارفين علاش تنتكلم، عارفين بأن الأطباء اللي تيجيونا من بعض الدول ماشي هوما هاذوك وبغينا نحتفظو غير على هاذ الجودة اللي عندنا اليوم.

بالنسبة للقانون الإطار، أنا بغيت غير نهنيكم هاذ المخطط الوطني 100% داخل فالقانون الإطار، وغادي تشوفوه باين وإلى بغيتو سيرو دخلوليه وغادى تشوفو الترتيبات ديالو.

بالنسبة للترتيب، راه غي نشوفو نص الكأس عامر ولا خاوي، تنظن خصنا نشوفوه شوية بالنصف العامر، 25.000 جامعة اللي بغات تصنف واحنا عندنا 8 ديال الجامعات اللي داخلين في 1000، نقدرو نقولو راه احنا ما راضيينش بها، ولكن ندخلو عاوتني في تفاصيل أخرى،

نشوفو أشنو هي الكلفة ديال الطالب عندنا في بلادنا ونشوفو هاذوك اللى قبل منا شنو هي الكلفة ديالهم.

تنظن بأن مزال عندنا تحديات ومزال عندنا إكراهات خصنا نتجاوبو معها، وهاذ المخطط الوطني اللي عندنا اليوم هو باش نتجاوبو اليوم مع هاذ المشاكل هاذي وندخلو فواحد الجامعة، جامعة الغد اللي غادي لها دبا العالم كامل، هذا هو الغرض ديالنا.

أنا تنظن وبغيت نغتنم هاذ الفرصة باش نشكر جميع الأساتذة الباحثين اللي كيعملو بواحد المجهودات كبيرة وبإكراهات اللي احنا عارفينها، كنظن بأن هاذ الترتيبات واحنا ما راضيينش بها، ولكن راهم ترتيبات مشرفة إلى جينا نقارنو مع الوسائل المادية، نقارنو مع الدول اللي بحالنا، احنا ديما كنبغيو نقارنو راسنا مع الأوروبيين ومع إفريقيا الجنوبية، ولكن راه خصنا نشوفو حتى احنا بعض المرات شنو كاين احدانا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي حول "تنزيل الإصلاح الجامعي" لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

عرفت الجامعة المغربية عدة إصلاحات، إلا أنها للأسف لازالت لا ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث أن تكوينات الطلاب لا تتلاءم ومتطلبات سوق الشغل، هذا بالإضافة إلى أن عددا مهما من طلبة سلك الإجازة يتوقف عن الدراسة دون الحصول على أي شهادة.

سؤالنا اليوم، السيد الوزير، هو أين وصل مشروع تنزيل الإصلاح الجامعي؟

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

غادى نجاوب باختصار لأن جاوبت من قبل.

اليوم احنا بدينا فواحد التوجه، أنا بغيت غيرنذكربأن الجامعة راه ماشي هي مؤسسة اللي كنجيو ناخذو فيها شي دراسة ولا شي تعليم باش نخدمو، الجامعة عندها دور أكثر من هاذ الشي، الدور ديالها وهي تنتج العلم وتتقاسمو وربما يكونو عندنا شباب اللي غادي يجي للجامعة ما باغيش يخدم باغي غيريقرا وباغي غيريتفقه وباغي غيريتعلم، خصنا ما ننساوش هاذ الدور ديال الجامعة وخا حتى اليوم الجامعة ولى مطلوب منها كل شي ولا مطلوب منها تنتج العلم وتتقاسمو، ولى مطلوب منها باش تدير المقاولات، ولى مطلوب منها باش تلقى سوق الشغل، هاذ الشي كله ولت عندها إكراهات كبيرة، هاذ الشي تنتكلم على جامعة الغد اللي غاديين فيها الدول كلها، ما بقينا كنتكلمو لا على جامعة فرنكوفونية ولا جامعة أنجلوسكسونية، كلشي غادي لجامعة بالمعايير وبالجودة الدولية.

حاولنا باش نطلبو من جميع الوزارات باش يعطيونا التصور ديالهم فهاذ الخمس سنين ولا العشر سنين الماجية، حاولنا نشوفو جميع المقاولات وجميع الفيدراليات باش يعطيونا التصور ديالهم أشنو هي المتطلبات ديالهم في سوق الشغل من هنا لـ 5 سنين ومن هنا لـ 10 سنين.

وراكم ربما شفتو بأننا سنينا مع (l'automobile) مع (l'aéronautique) ودبا احنا تنسنيو راكم شتيو مع وزارة التربية الوطنية، غادي نسنيو عاود ثاني مع وزارة التضامن، مع وزارة العدل، باش يكون واحد الانسجام ما بين المسالك اللي تنحطووما بين المتطلبات ديال سوق الشغل، وغادي نبقاو غاديين في هاذ المتطلبات كلها، احنا في لقاء دوري مع جميع الفيدراليات باش نحلوهاذ المشاكل هاذي.

بغيت نجاوب على الحلول، وهي مسالك تكون جديدة وتتجاوب مع هاذ المتطلبات اللي عندنا اليوم.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

بالرجوع إلى التقارير المنجزة من طرف المؤسسات الدستورية للمملكة، لاسيما المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والمجلس الأعلى للحسابات، والدراسات الصادرة عن مجموعة من المؤسسات الدولية: البنك الدولي ومنظمة التعاون للتنمية الاقتصادية

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذا التقارير المنجزة من طرف الجامعات، والتي يتضح أن جميعها تؤكد على ضرورة إرساء نموذج جديد للتكوين الجامعي، بغية تجاوز الاختلالات المتعلقة بالمردودية الداخلية والخارجية بالمؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح، والتي تحتضن حوالي 90% من الطلبة المسجلين بالتعليم العالي بالمغرب، الشيء الذي أكدته الدراسة التقييمية للبحث العلمي والتكنولوجي بالمغرب، المنجزة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والتي اعتبرت في تقريرها أن التحاق المغرب بركب الدول النامية واعتماده على اقتصاد المعرفة يمر- لا محالة - بالنهوض بالبحث العلمي والتكنولوجي.

واعتبرت أن هذا الأخير مفتاحا للمجتمع المنفتح والضامن للعيش الكريم لكل المغاربة، كما اعتبرت أن جائحة "كوفيد-19" كانت بمثابة تأكيد لهدف الاختيار الحيوي للهوض بأنشطة البحث والتجديد على المستوبات الطبية والصحية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير،

نحن اليوم أمام تحدي صعب من أجل إرساء ترسانة قانونية قادرة على مواكبة تحديات العصر، مرتكز على مقتضيات القانون الإطاررقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومنبثقة عن "الرؤية الإستراتجية للإصلاح 2015-2030" المعدة من طرف المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، بالإضافة إلى حرصكم على أن تكون منسجمة مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، الذي وضع أسس ومرتكزات لتوجهات كبرى تسعى إلى تجويد حكامة منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وتحقيق جودة التكوين والنهوض بالبحث العلمي والابتكار وتأطيره.

السيد الوزير،

إننا ننوه بالمقاربة التي اعتمدتموها من خلال إشراك الجامعات في اللقاءات الجهوية وعقد لقاءات مع الكفاءات المغربية بالخارج، إلا أن العامل الزمني مهم في نجاح أي إصلاح، وبالتالي نرى أنه من الضروري وضع أجل زمني محدد لاعتماد هذا الإصلاح والبدء في تنزيله.

السيد الوزير،

اليوم نحن بحاجة إلى نموذج جديد للجامعة المغربية، قادر على أن يمكن الطلبة من المهارات والمعارف التي تمكنهم من مسايرة التغيرات السوسيو اقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، وجعلهم مواطنين مسؤولين ومستقلين، يتمتعون بمهارات تقنية ولغوية وسلوكية، والتي تساعدهم على التكييف مع متغيرات سوق الشغل.

شكرا.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، ما بقاش عندكم الوقت.

إذن ننتقل إلى السؤال الموالي، تقدم به فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، حول موضوع "إحداث إطار أستاذ لموظفي وزارة التعليم العالي الحاصلين على شهادة الدكتوراه".

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن مدى تجاوبكم مع مطلب إحداث إطار أستاذ لموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الحاصلين على شهادة الدكتوراه، نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير من أجل الجواب.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أحيطكم علما بأن المرسوم 1.96.793 بتاريخ 19 فبراير 1997 في شأن النظام الأساسي الخاص بهيئة الأستاذة الباحثين بالتعليم العالي، نص في مادته الثانية على أن هذه الهيئة تشتمل على إطار أستاذ التعليم العالي مساعد، ويمكن التباري في شأنه طبقا للمادة 21 من نفس المرسوم للمترشحين من حملة الدكتوراه أو أي شهادة أخرى معترف بمعادلتها لها، وهو أيضا ما نصت عليه المادة 2 من قرار وزير التعليم العالي 11.25.97 بتاريخ 4 يوليوز 1997.

بغيت غير باش نلخص، يا إما كنديرو الدكتوراه وكنتباراو بحالنا بحال جميع الشباب، أنا تنظن هذا هو الاستحقاق، دار الدكتوراه ديالو غادي يمشي يتبارى على المناصب ديال (professeur assistant) اللي دبا بالنسبة للنظام الأساسي الجديد غادي نبدلو لو السمية، ما تنظنش بأن إذا كنا غادي نتكلمو على شي مسار ديال الإداريين والتقنيين، النظام الأساسي احنا خدامين فيه، ولكن إذا كانت شي حاجة أخرى أنا ما غنمشيش في هذه الطريق هاذي.

الكفاءة والاستحقاق، والدكتوراه واحدة ما كاينش شي دكتوراه خاصة بشي فئة، ودكتوراه خاصة بشي فئة أخرى، حتى هذه المناصب

المحولة حبسناها، كلشي غادي يتبارى على المناصب بحالهم بالشفافية وبالاستحقاق.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم، السيد المستشار، من أجل التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

تزخروزارة التعليم العالي برأسمال بشري من الدكاترة الباحثين في مختلف التخصصات والمؤهلين لدعم مسيرة البحث والتطوير ببلادنا، والذين يشكلون دعامة صلبة للتعليم والتكوين والتأطير والبحث، بالنظر إلى ما راكموه من خبرات تربوية في الممارسة التعليمية ومن رصيد علمي في الدراسة والبحث والتحصيل، بالإضافة إلى الدور المهم الذي يمكن أن يتطلع به موظفو التعليم العالي كدكاترة في تأهيل الجامعات المغربية وتعزيزها بالمزيد من الأطر، خاصة في ظل الخصاص المهول الذي تعرفه جامعاتنا وغيرها من المدارس العليا.

لكل ذلك، فإننا نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الوضع الحالي للموظفين الدكاترة في وزارة التربية الوطنية مخجل، والسبب في ذلك يعود إلى عدم تقدير شهاداتهم العلمية وتكليفهم بمهام لا تتناسب مع مؤهلاتهم، إضافة إلى ما يتقاضونه من أجر غير عادل.

إن الدكاترة الموظفون على الرغم من كل هذه الإحباطات ومظاهر الحيف فقد أبانوا عن إخلاص كبير في مهامهم وقيامهم بواجهم المني، بما يحتم علينا جميعا الانخراط في إيجاد حل شامل لمطالبهم.

وفي مقدمة الحلول والإجراءات المقترحة لتسوية وضعيات هذه الفئة والتي نتبناها بدورنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب هي إدماج حاملي شهادات الدكتوراه والموظفين العاملين بقطاع التعليم العالي، عن طريق مباراة داخلية في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد أومعالجة هذا الملف بشكل عن طريق خلق إطار أستاذ باحث له نفس مسار أستاذ مساعد بالنظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، الذي تسهرون على إعداده، أسوة بزملائهم بوزارة التربية الوطنية.

لذلك، نهيب بكم، السيد الوزير، العمل دون إبطاء على معالجة هذه الوضعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير..؟

شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الأخير المدرج في هذه الجلسة، تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول "توسيع القدرة الاستيعابية للأحياء الجامعية".

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السؤال ديالنا هو مرتبط بالتحول والاستراتيجية اللي كاينة في التراجع على الأنوية الجامعية، وبالتالي خص.. تنتكلمو على مركبات جامعية، المركبات الجامعية ما يمكن لها تكون إلا مركبات عندها أحياء جامعية قادرة على الاستقطاب، وبالتالي على المستوى الاستراتيجي اللي ما تيبان ليناش هاذ في الوقت نتراجعو على الأنوية لا النسبة ديال الزيادة ما تتلاءمش مع هاذ التصور، وبالتالي أنا كرجل تعليم مع مركبات جامعية، ولكن مع الآليات المواكبة ومن أهم شيء هو رفع العدد ديال الأسرة ديال الأحياء الجامعية.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

باش نجاوب السيد المستشار، لا، معك الحق لأن ملي تنتكلمو على مركبات جامعية منسجمة خص يكون فيها السكن، احنا دبا اليوم غادي نمشيو في السكن اللي غادي يكون سكن ديال العمومي، وكذلك السكن بشراكة مع الـ (PPP²) وكذلك مع (le privé)، باش كل فئة تقدر تلقى فين تمشي.

اليوم عندنا واحد النماذج اللي راكم ربما شفتوها عبر التلفزة ولا الصحافة، اللي بغينا نديرو واحد النماذج اللي نعمموها على الصعيد الوطني، هذا ما تيمنعش باش نبقاو نزيدو في الأسرة بالنسبة للعمومي اللي احنا عارفين الظروف اللي تيكونو فيها الطلبة ديالنا.

تنظن هذا هو التعاون اللي اليوم خصنا نمشيو فيه، اللي مشات فيه

² Partenariat Public Privé

اليوم الحكومة اللي التوجه اللي عندنا وتنتمناو إن شاء الله 300.000 سربر من هنا لـ 2030.

هذا هو التصور اللي عندنا باش نخففو من هاذ المشاكل اللي كاينة اليوم ديال الأحياء الجامعية، وهذا كلشي خصويكون تضافر الجهود لا ديال الحكومة ولا الجماعات ولا الأقاليم والجهات، كلنا خصنا نتعاونو باش يكونو عندنا مركبات جامعية.

أنا بغيت نأكد - وربما قلتها في نقاشات أخرى - راه اليوم اكتشفنا بأن التعليم العالي ماشي هو الدبلوم، التعليم العالي راه داخل فيه بزاف ديال الحوايج، احنا تكلمنا على البحث العلمي ولكن داخل فيه على التمكين ديال الإنسان، والتمكين ديال الإنسان تيكون ملي تيكون في واحد الجوديال مركب جامعي كبير.

راه تتعرفو أش تيسوى مركب جامعي، إلى بغيتو تديرو مركب جامعي على الأقل 400 ولا 500 مليون درهم إلى بغيتي تكون مكونات ديال مركب جامعي، أما باش نحطو غير الحجرات والكراسة والطبالي هاذي ساهلة، والأستاذ يجي مرة في السيمانة هاذي ساهلة، ولكن راه احنا شفنا النموذج ماشي هو هذاك والتقييم اللي درنا هو تقييم مخيف وداخلة فيه ربما هذى 49% ديال الهدر اللي كاين عندنا.

شک ا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار للتعقيب.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

عندما نتحدث عن الأحياء الجامعية نتحدث عن الأسرة، نتحدث عن المتبوية، الأحياء الجامعية هي مدرسة للتأهيل، للتكوين، للتأطير والتلاقح بين طلبة من مختلف المشارب، شي جاي من الصويرة، مع شي جاي من تاونات، وتيتلاقاو، دبا المشكل كاين عندنا:

أولا، في العقبة الأولى هي المنح، المنح الآن تتقطع واحد العدد من الفئات وخاصة الطبقة المتوسطة ما تياخذوش المنحة وما عندوش الحق يأخذ السكن، وبالتالي تتكون عندوصعوبة اللي عندو 3 ولا 4 ديال الطلبة، عندو صعوبة بينما في منظومات أخرى الطالب تيدير 18 عام ينفصل عن الوالدين، تيولي مواطن عندو الحق يستافد وعندو الحق يتنازل على هاذ الحق.

كاين مشكل في الأحياء الجامعية هو ديال انطلاق الأحياء في علاقتها بالموسم الدراسي، الموسم الجامعي ينطلق، الأحياء تتأخر، وبالتالي الطلبات تيجيو تيبقى عندو دائما هاذ المرحلة، وهاذي تاريخيا تنطرحوها وباقي مطروح هاذ المشكل ديال أنه يكون انطلاق موحد.

كاين المشكل ديال الناس اللي تينجحو في الماستروفي الدكتوراه، تيكون سالى الآجال ديال الدخول إلى الأحياء الجامعية، وبالتالي خص الآن تخصيص عملية لكل فئة من الفئات باش يمكن تكون عندها واحد النوع من التواجد داخل الأحياء الجامعية.

فيما يتعلق بالقطاع الخاص، خص تحفيز، القطاع الخاص ما تيجيش ويحط الفلوس هكاك، تيخص تحفيز ضريبي للاستثمارات في هذا المجال، بالإضافة اليوم عندنا واحد العدد من المناطق درنا فيها أحياء.. مدارس عليا تيجيو ناس من مختلف.. احنا غير في سلا عندنا مشكل اليوم، الناس بغات تكري ما لقاتش الكراء، بغات تسكن حدا تكنوبوليس ما لقاتش فين تسكن لأنه ما كايناش..

الجماعات الترابية خص اتفاقية ديال التعاون بين القطاع والجماعات الترابية باش أنها تقبل على هاذ الموضوع، هذا ما كيتعتبرش موضوع ثانوي.

وبالتالي أعتقد أن الموضوع ديال الأحياء الجامعية ماخصوش يكون موضوع ثانوي، بل هو موضوع أساسي ومركزي في العملية البيداغوجية التربوبة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن بهذا.. ما عندكمش رد السيد الوزير؟

التعقيب؟ في بعض الثواني اللي بقات.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار،

لأن قال واحد الكلمة اللي مهمة هو الحي الجامعي اللي هي التلاقح، المركب الجامعي هي باش يكونو الطلبة كيعيشومع بعضيتهم، وبالنسبة لهاذ السنة هاذي الأحياء الجامعية حلو فالدخول الجامعي، أنا هاذ الشي اللي طلبت منهم في ('I'ONOUSC')، (normalement) كلشي كان حال، ربما ما غاديش يحلو كلشي، لأن ما بقيناش كنقبلو ديك كان حال، ربما ما غاديش يحلو كلشي، لأن ما بقيناش كنقبلو ديك 10 فالبيت عوض 4 ولا عوض 6، (donc) ولينا شوية ديال الصرامة، هاذ الشي اللي كيوقع فالأحياء الجامعية راه كلكم كتعرفوها وكنحاولو نواجهوها.

ولكن اللي بغيت نأكد عليه وهو اليوم كاين واحد التحفيزات اللي كاينة بالنسبة للخاص باش يبني أحياء جامعية ويتصرف فها، ولكن إن شاء الله احنا خدامين باش نزيدو التحفيزات باش تولي بحال ما كاينة فالدول الأوروبية، لأن تحفيزات كثيرة اللي كتخليهم يجيو باش يخففو

³ Office National des Œuvres Universitaires, Sociales et Culturelles

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية التي كانت مدرجة في هذه الجلسة.

شكرا لكم جميعا، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

ورفعت الجلسة.

علينا هاذ العبء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.